



نساء ينتظرن الحصول على منحة نقدية من أوكسفام في محافظة الحديدة، الجراحي، اليمن (مارس/ آذار ٢٠١٢) © ولفجانج جريسمان/ أوكسفام

لا يزلن في انتظار التغيير

الوصول بالعملية الانتقالية إلى المرأة اليمنية

لعبت النساء دوراً أساسياً في الانتفاضة الشعبية التي شهدتها اليمن في ٢٠١١، بيد أنهن لا يزلن ينتظرن التغيير بعد مضي عام على الانتفاضة. فقد أعربت ٤ من بين كل ٥ نساء التقت بهن أوكسفام من خلال اجتماعات منتظمة مع مجموعات تركيز، عن أن حياتهن زادت سوءاً خلال الاثني عشر شهراً الأخيرة. فعلى الرغم من أن التحول نحو الديمقراطية يسير في طريقه، إلا أن آمال النساء في حياة أفضل بدأت تضمحل. هذا فضلاً عن أن ربع النساء بين سن ١٥ - ٤٩ سنة يعانين من سوء التغذية. إن زيادة عمق الأزمة الإنسانية والنزاع يحدان من دور المرأة في تشكيل مستقبل اليمن. وقد قالت بعضهن لأوكسفام إنهن في حاجة إلى نفاذ أفضل للطعام، والوظائف، والأمان الجسدي. لذلك، يتعين على الحكومة اليمنية والمجتمع الدولي أن يقدموا الدعم المناسب للاستجابة الإنسانية، وأن يكفلا اضطلاع المرأة بنصيبها في بناء مجتمع عادل ينعم بالسلام.



OXFAM

١ وعود لم تتحقق

فاجأت المرأة اليمنية العالم بالدور المحوري الذي لعبته في الصفوف الأمامية لانتفاضة البلاد الشعبية في ٢٠١١. فقد نزلت النساء إلى الشارع مع الرجال لرفع مطالبهن بالتغيير السياسي، والعدالة، والمساواة لكل اليمنيين. وفي نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١١، جاءت استقالة الرئيس السابق على عبد الله صالح، والاتفاق الذي أبرم بوساطة مجلس التعاون الخليجي لتعلننا عن تحول واعد إلى الديمقراطية، ارتفعت معه توقعات أن يفضي ذلك إلى حياة أفضل لنساء اليمن، ورجالها وشبابها.^١

ولكن بعد مرور قرابة العام، وعلى الرغم من تسليم السلطة، لا تزال حياة هؤلاء - كما صرحن لأوكسفام - في تدهور، ولا يزلن في انتظار التغيير. فقد أعربت أربع من بين كل خمس نساء تحاورت معهن أوكسفام، في سلسلة من ١٠ مجموعات تركيز تم تنظيمها في مناطق مختلفة من اليمن، عن أن حياتهن ازدادت سوءاً خلال الاثني عشر شهراً الأخيرة،^٢ كما احتل الحصول على الغذاء والوظائف وتحسن الوضع الأمني المراتب الثلاث الأولى من أولويات هؤلاء النساء، على اختلاف مستوياتهن الاقتصادية. كذلك جاءت مشاركة المرأة في العملية الانتقالية على قمة الأولويات لدى النساء المتعلمات في مجموعات التركيز التي جرى تنظيمها في مدينتي تعز وصنعاء.

تعيش اليمن الآن أزمة إنسانية حادة، لا يجد فيها ١٠ مليون يمني - نحو نصف عدد السكان - ما يقيم أودهم من طعام، وتزداد وطأة الأزمة على النساء والأطفال على وجه الخصوص، بينما تعد المرأة المعيلة من بين أكثر الشرائح معاناةً من تلك الأزمة.^٣

إذا ما أريد للعملية الانتقالية أن تقضي إلى تغييرات إيجابية في حياة اليمنيين، فيجب أن تلعب المرأة دورها بالكامل وبشكل حقيقي سواء في الاستجابة للأزمة الإنسانية أو في تشكيل مستقبل البلاد. على أن العديد من النساء أخبرن أوكسفام بأن أزمة الغذاء أجبرتهن على التركيز على احتياجات البقاء الآتية، إذ صرن لا يعرفن متى سيتناولن الوجبة التالية، وكيف لهن أن تفين باحتياجاتهن الأساسية أو تتكسبن أي دخل يذكر، فصار من العسير عليهن التركيز في ما تشهده البلاد من تحول أو المشاركة فيه. على المجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤولياته، وذلك بأن يكفل الوصول الفوري للتمويل لدعم الاحتياجات العائلية للنساء والفتيات، كما يتعين على الحكومة اليمنية أن تخصص ميزانيات محددة، في "الخطة الانتقالية للاستقرار والتنمية" للوفاء بأولوياتهن.

إن النزاع وانعدام الأمن يعرضان المرأة إلى العنف ويهددان أمنها، وهو ما يتطلب من الحكومة أن تعطي أولوية لحماية النساء. كذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته التي حددها قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٤ والخاصة بحماية النساء من العنف، والوفاء باحتياجاتهن الخاصة، ودعمهن في لعب دورهن كاملاً في بناء السلام، كما نص على ذلك بالتفصيل قرار المجلس رقم ١٣٢٥.^٤

لقد أفضت الأعراف الاجتماعية والثقافية، والافتقار إلى النفاذ لصنع القرار والمؤسسات السياسية الرسمية، إلى التهميش الاقتصادي والسياسي للمرأة اليمنية. ويجب معالجة هذا الوضع عن طريق زيادة نفاذ النساء إلى الوظائف، والموارد الاقتصادية، وزيادة تمثيلهن في كل آليات العملية الانتقالية ولجانته، والهيئات المنتخبة، والمؤسسات الحكومية.

إن مواطن القلق التي عبرت عنها المشاركات في مجموعات التركيز ينبغي اعتبارها جرساً يوقظ المجتمع الدولي، الذي كان قد التزم بعملية تحول تشمل الجميع في اليمن. ويعد اجتماع أصدقاء اليمن في نيويورك في ٢٧ سبتمبر / أيلول ٢٠١٢ لحظة سياسية مهمة يجتمع فيها الأعضاء الرئيسيين في المجتمع الدولي والحكومة اليمنية، ليمثل بذلك فرصة للوفاء بوعود دعم نساء اليمن ورجالها.

"نزلت النساء والشباب إلى الشارع للمطالبة بالتغيير. أردنا الوظائف، والأمن، والقضاء على الفساد وتحسين الخدمات، فحصلنا، بدلاً من ذلك، على عدم القدرة على شراء الطعام، وغياب الكهرباء، وانتشار السلاح في كل مكان."

إحدى المتظاهرات من مدينة الحديدة

٢ وعود جوفاء وتأخر مكلف

توشك الأزمة الإنسانية التي تشهدها اليمن، نتيجة حالة الاضطراب السياسي، والنزاع، وارتفاع أسعار الغذاء والوقود، أن تقوض عملية التحول والتنمية، بل ومستقبل اليمن.

"قال لي الطبيب إن علي أن أكل طعاماً أفضل، مثل البيض واللين والتفاح واللحم الأحمر، ولكننا لا نجد ما نشترى به طعاماً."

أم حامل من مدينة بيت الفقيه

فقد رفعت أزمة الغذاء من معدلات سوء التغذية بين نساء اليمن، اللاتي تعانين من أحد أعلى معدلات سوء التغذية بين الكبار على مستوى العالم. وهو ما يعني أن ربع نساء اليمن بين سن ١٥ و ٤٩ سنة يعانين من سوء التغذية الحاد، ليتعرضن بذلك لزيادة احتمالات أن يلدن أطفالاً يعانون بدورهم من سوء التغذية.^٥

لقد ألجأت الأزمة النساء إلى آليات تأقلم يائسة ومدمرة، إذ قلصن كمية ما يأكلن، واعتمدن على أطعمة أقل فائدة، حتى يوفرن بعض الطعام للأسرة. وفي بعض الحالات القصوى أكرهت نساء على ممارسة البغاء حتى يجدن ما يشتري به الطعام.^٦ وقد أعربت أم من النازحين في حض، لأوكسفام، عن أسفها لإخراج أبنائها من المدارس حتى ترسلهم يتسولون الناس.

لقد باع النساء والرجال ما تبقى لهم من أصول، بما في ذلك الحلي، والأرض، والماشية، رغم ما في ذلك من آثار طويلة الأجل على الدخل، بل واستدان ثلث اليمنيين لشراء الطعام.^٧ وقد أخبرت النساء، في بعض المناطق، منظمة أوكسفام بأن الرجال والصبية يخاطرون بحياتهم في تهريب القات خارج اليمن، في محاولة يائسة منهم لتوفير بعض المال للأسرة.

رغم اشتداد الحاجة، لم تجد الأزمة الإنسانية التمويل المناسب. ففي يوليو ٢٠١٢، راجعت الأمم المتحدة خطتها للاستجابة الإنسانية في اليمن، ليصل حجمها إلى ٥٨٥ مليون دولار، بيد أن تلك الخطة لا تغطي سوى ٦ ملايين يمني فقط من المحتاجين إلى المساعدات، مما يترك فجوة كبيرة.^٨ وسوف يزيد الرقم المطلوب بمبلغ ٩١ مليون دولار أخرى عندما يتم إدخال خطة الاستجابة في أبين، والتي تغطي أكثر من ٣٢٠,٠٠٠ يمني. وحتى ٢٧ أغسطس/ آب ٢٠١٢ لم يتم توفير سوى ٢٧٢ مليون دولار لخطة الاستجابة الإنسانية، أي أنها لم تحصل سوى على أقل من نصف التمويل اللازم.^٩

في خطوة مرحب بها أقرت الحكومة اليمنية بخطورة هذه الأزمة، فزاوجت بين خطة الاستجابة الإنسانية وخطتها الانتقالية للاستقرار والتنمية. وفي مؤتمر أصدقاء اليمن الأخير الذي عقد في الرياض في مايو / أيار ٢٠١٢، تم الوعد بتقديم ٤ مليار دولار، تتحمل السعودية وحدها ٣.٢٥ مليار منها. على أن معظم ما وُعد بها في مايو / أيار لم يصل حتى الآن، مما نجم عنه تأخر مكلف وزيادة في معاناة المحتاجين للمساعدات. وعلى الرغم من أن مانحين مثل الإمارات العربية المتحدة، وألمانيا، والمملكة المتحدة، والمفوضية الأوروبية، واليابان قد رفعوا من حجم مساعداتهم الإنسانية، إلا أن الاستجابة الإجمالية لأزمة اليمن، من قِبَل المانحين، كانت بطيئة ولم ترق إلى مستوى الحجم الهائل للاحتياجات الإنسانية.

ووعد المانحون، مرة أخرى، بالوفاء بمستوى الاحتياجات في اليمن، فوعدوا بالمزيد من المليارات للمساعدات، وذلك في مؤتمر عقد في الرياض في ٤ سبتمبر / أيلول ٢٠١٢. بيد أنه من غير الواضح كم تبلغ المبالغ الجديدة في تلك الوعود، وكم يبلغ حجم ما أُصد به تجديد الوعود السابقة.^{١٠} وقد اتخذ المانحون خطوة إيجابية باعتمادهم إطار المساءلة المتبادل مع الحكومة اليمنية، وذلك دعماً للتنفيذ الفعال لوعود المساعدات المالية. على المانحين الآن أن يكفلوا تحويل وعود التمويل إلى مساعدات حقيقية تمد يد العون للملايين الذين يحتاجونها بصفة عاجلة.^{١١}

٣ غياب للأمن والعدالة

نساء ورجال في دائرة الخطر

أعربت معظم النساء اللائي التقينا بهن في المناطق التي تم تنظيم مجموعات تركيز فيها، عن أنهن يشعرن بأمان أقل مما كان عليه الحال منذ عام مضى. فقد أدى النزاع الجاري، وعدم التيقن الذي يشوب الجوانب السياسية، ومحدودية قدرات الحكومة إلى تدهور أمن المرأة والرجل والطفل.

"ليس عندي ثقة أو إيمان
بحماية الشرطة أو الجيش أو
النظام القضائي للمرأة أو جعلنا
نشعر بالأمان."

امرأة متزوجة، الحديدة

لقد زادت الحوادث الأمنية في اليمن بنسبة ١٠ بالمائة خلال العام الماضي،^{١٢} ونزح خمسمائة ألف يمني نتيجة النزاع في المحافظات الشمالية والجنوبية، ولا ينتظر عودتهم قريباً إلى منازلهم.

وفي المناطق التي ضربها النزاع ازدادت المخاطر الناجمة عن انتشار الألغام الأرضية، والعبوات الناسفة، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تجنيد أطفال في مجموعات مسلحة، وتشغيل الأطفال، ومصرع النساء والأطفال نتيجة القصف الجوي والهجمات غير المميزة في المناطق المأهولة بالسكان.^{١٣} كذلك أعربت كل النساء عن مخاوفهن من انتشار الأسلحة الصغيرة.^{١٤} وفي العاصمة، صنعاء، ذكرت النساء تكرار وقوع معارك بالسلاح في الشوارع. هذا فضلاً عن مخاطر الاعتداءات الجنسية، والتي تجعل خروج المرأة من بيتها غير آمن، فيصعب، بذلك، عليها المشاركة الكاملة في الحياة العامة.

لقد أدى النزاع وانعدام الأمن إلى زيادة العنف ضد المرأة. فقد ذكرت نساء من حرض أن الضغوط الإضافية التي تسبب فيها النزاع الحالي أدت إلى زيادة معدلات العنف المنزلي داخل المخيمات. وذلك فضلاً عما أفضى إليه النزاع من زيادة في الزواج القسري والمبكر.^{١٥}

أشارت معظم النساء اللائي تحاورت معهن أو كسفام إلى "غياب الحكومة"، وضعف حكم القانون، وافتقاد النساء لحماية قوات الأمن، والشرطة، والمؤسسات القضائية.

وكان من المطالب الرئيسية لهؤلاء النساء أن تتخذ الحكومة خطوات لإعادة ثقة النساء في قطاعي الأمن والقضاء. لذا، يتعين على الحكومة اليمنية والمجتمع الدولي أن يلبوا تلك المطالب، وذلك بضمان تنفيذ التزاماتهم طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥، بتوفير الحماية للنساء والفتيات من العنف الموجه ضد المرأة، من خلال الدستور والتشريعات، وإصلاح وتدريب الشرطة ورجال القضاء.

مخاطر العودة للديار

أعربت كل النازحات من شمال اليمن وجنوبه، اللائي التقت بهن أو كسفام، في عدن وحرض، عن رغبتهن في العودة إلى الديار. غير أن غالبيةهن لا يشعرن بالأمان إن عدن. فبعض النساء في عدن قلن إنهن ليس لديهن معلومات كافية عن الوضع في أبين حتى يتخذن قراراً علمياً بالعودة. فرغم استعادة القوات الحكومية السيطرة على الأحياء الرئيسية

في أبين، والذي خلق اهتماماً جديداً بعودةٍ محتملة، لا تزال الاوضاع الأمنية هناك هشة.

كذلك أعربت نازحات يقمن الآن في مدارس في عدن عن مخاوفهن من إجلاء قسري وإعادة إلى أبين لرغبة الحكومة في إعادة فتح المدارس. أما من عاد من النساء والرجال فقد وجدوا أمنهم مهدداً؛ وهو ما أكدته تقييم أجرته مؤخراً عدة منظمات للوضع في أبين، حيث لاحظت غياب الشرطة عن العيان.

وقد اضطلعت "اللجان الشعبية"، وهي ميليشيات قبلية لا يسهل على المدنيين تمييزها ولا تخضع للسيطرة الحكومية، اضطلعت بمهام الأمن المحلي.^{١٦} وتشير التقارير بأن انعدام الأمن في مدينة جعار بأبين تمنع النساء الحوامل اللاتي عُدن إلى أبين من الوصول إلى مرافق رعاية ما قبل الولادة.^{١٧}

وفي ظل ما أعرب عنه ثلاثة أرباع النازحين من أنهم ربما يعودون إلى أبين خلال الأشهر الستة القادمة، فضلاً عن وضع النزوح طويل الأمد في الشمال، يتعين على الحكومة اليمنية أن تضع سياسة وطنية شاملة للنزوح الداخلي. وإن أحسن تدبير تلك الخطة، فمن شأنها أن تساعد الحكومة على توفير حماية أفضل للمجتمعات النازحة والوفاء باحتياجاتهم، من خلال تعزيز القدرات المؤسسية وتحسين التنسيق على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات والإشراف عليه.

٤ التعافي من الأزمة

أعربت معظم النساء اللاتي التقت بهن أو كسفام عن أن مجرد زيادة النفاذ للطعام لا تكفي، وطالبن الحكومة بمساعدتهن على التعافي من الأزمة بدعم قدرتهن على كسب الرزق حتى يستطعن حماية أسرهن من مخاطر أزمات قد تأتي في المستقبل.

وأوضحت النساء أن السلوكيات الثقافية التقليدية في اليمن تقيد قدرة المرأة على العمل وكسب دخل محترم، وأكدن على أن تلك القيود تجبر المرأة على الاقتصار على العمل التقليدي قليل الدخل مثل الحياكة، والأعمال الزراعية الأساسية، والأشغال اليدوية.

على الرغم من أن المرأة الريفية تمثل ٨٨ بالمائة من العمالة النسائية في اليمن، فإن معظمهن يعملن بشكل غير رسمي أو لا يتقاضين أجراً على عملهن. وقد قالت النساء إن سوء الطرق وقلة وسائل المواصلات في المناطق الريفية تمنعهن من السفر والوصول إلى الأسواق. كذلك يصعب على المرأة تملك الأرض أو السيطرة عليها، ولا تستطيع الحصول على قرض، أو بذور أو أدوات لمساعدتها على زراعة ما تطعم به أسرتها.^{١٨} لذلك، يتعين على الاستراتيجيات الرامية إلى ضمان توفير كميات كافية من الطعام لليمنيين أن تعالج الاحتياجات الخاصة للنساء اللاتي ينتجن معظم الطعام في اليمن.

من شأن بناء وتحسين الطرق الريفية السيئة وخفض تكلفة السفر ومسافته أن يساعد النساء على الوصول إلى الأسواق. كذلك يساعد دعم النساء في رعاية الماشية والأغنام، بتوفير خدمات الرعاية الصحية للحيوانات، على توفير دخل نقدي ومدخرات للنساء اللاتي يرعين الماشية والأغنام.^{١٩} ومن شأن تحسين وعي النساء بحقوقهن في الأرض والملكية أن يزيد من قدرتهن على ممارسة سيطرة أكبر على أصولهن الإنتاجية.^{٢٠} كذلك بإمكان برامج القروض الصغيرة، التي توفر للنساء مستويات معقولة من القروض لإدارة

"مضى عام على اندلاع الحرب، ونواجه ضغوطاً حتى نغادر، ولكننا لا نستطيع العودة إلى ديارنا لأننا لا ندرى إن كان الوضع هناك آمناً أم لا."

معلمة، مدينة عدن

"لا نريد مجرد الطعام، نريد أن نعرف أن الحكومة معنا وترغب في الاستماع لرواينا حول كيفية دعمنا لعلاج مشاكلنا."

قروية، منطقة حرض

الأعمال، أن تدعم النساء في إدرار الدخل. فبرنامج مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية، مثلاً، يجب أن يكفل وجود برامج تعظم مشاركة المرأة من خلال خلق أنشطة تناسبها جسدياً وثقافياً.

٥ المرأة جزء من التغيير

الأزمة الإنسانية تزيد من وضع النساء السيئ سوءاً، بما تؤدي إليه من تأجيج أوجه عدم المساواة بين الجنسين، المتجذرة أصلاً. فالمرأة اليمنية دائماً ما تأتي في مؤخرة الترتيب في "تقرير فجوة النوع الاجتماعي العالمية" الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، وذلك من حيث النفاذ إلى الصحة، والتعليم، والفرص الاقتصادية، وصناعة القرار على كل المستويات.^{٢١}

وعلى الرغم من أن النساء كن عنصراً نشطاً في الانتفاضة الشعبية التي شهدتها اليمن في ٢٠١١، فإن المعوقات القائمة تمنع أصواتهن من أن تُسمع، إلا قليلاً، وتحرمهن القدرة على صياغة حلول لمشاكل وطنهن. وقد أعربت معظم من التقت بهن أو كسفام عن شعورهن بالتهميش في العملية الانتقالية، وقلن إن الأحزاب السياسية والحكومة أفستهن عن عمليات صنع القرار.

أعربت قلة من النساء اللاتي تحدثنا إليهن عن شعورهن بالسعادة لوجود ثلاث وزيرات في الحكومة الجديدة، بينما أشارت أخريات إلى خطوات إيجابية اتخذتها الحكومة لتخصيص ستة مقاعد (من بين ٢٥ مقعداً) للنساء في اللجنة التحضيرية للحوار الوطني.

قالت معظم النساء إن الحكومة لا تقوم بما يكفي لإشراك المرأة في التحول الوطني. كذلك هناك قلق خاص أعربت عنه النساء من عدم وجود حصص (كوتا) للمرأة؛ حيث كان من المطالب الأساسية لشريك أو كسفام، اتحاد نساء اليمن، والجنة الوطنية للمرأة، والناشطات أن تكون هناك حصة (٣٠ بالمائة) لتمثيل النساء في الآليات واللجان الانتقالية، والبرلمان، والحكومة.^{٢٢}

تخللت كل المناقشات مطالبة النساء للحكومة بالألا تكتفي بتقديم "خدمات شفوية" لحقوق المرأة، بل أن تكفل السياسات الحكومية والقوانين والمؤسسات تمكين المرأة في اليمن من التمتع بحقوقها.

يتعين على الحكومة والمجتمع الدولي أن يفيا بالتزاماتهما التي نص عليها قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥، وضمان المشاركة المتساوية للنساء عملية التحول الوطني وآلياتها في اليمن، بحيث تتوفر لهن المشاركة الكاملة في صنع القرارات المتعلقة بمستقبل اليمن.

٦ الخلاصة

من بين طموحات المرأة اليمنية في مستقبلها يبرز شعورها بالأمن والأمان، وأن تعرف أنها قادرة على إطعام أسرتها، وعلى كسب الدخل. تريد النساء أن يرين دولة اليمن في

المستقبل، دولة توفر مساواة أكبر بين الرجل والمرأة، وتتيح للمرأة مشاركة متساوية في الحياة العامة.

إن الوضع الإنساني وأزمة الغذاء لا يهددان حياة اليمنيين وموارد أرزاقهم فحسب، بل إنهما، ولوقوعهما في ظرف سياسي هش، يهددان آفاق التغيير الإيجابي في اليمن. إلى جانب أن زيادة سوء الوضع الإنساني تفضي إلى مستويات أعلى من الفقر وعدم المساواة، حتى أصبح الكثير من النساء والرجال يشعرون باستحالة مشاركتهم في المرحلة الانتقالية. وما لم تتم تلبية مختلف احتياجات وطموحات اليمنيات واليمنيين، فسيكتب على العملية الانتقالية الفشل.

قد يؤدي ذلك، على المدى الطويل، إلى فقدان الأمل في العملية الانتقالية والديمقراطية، مما يفضي بدوره إلا استمرار عدم الاستقرار في اليمن أو تجدد. لذا، فإن الحكومة اليمنية وأصدقاء اليمن، بتقديم الدعم الفوري لمعالجة الأزمة الإنسانية، وضمان إمكانية لعب النساء والرجال لأدوارهم كاملة ومشاركتهم في التوجه المستقبلي لوطنهم، فإنهم لا ينفذون حياة الكثيرين فحسب، بل ويساعدون على البدء في بناء دولة أكثر عدلاً وسلاماً.

التوصيات

على أصدقاء اليمن أن:

- يقدموا فوراً مبلغ الـ ٦,٤ مليار دولار الذي وعدوا به، للوفاء بأمر من بينها توفير التمويل الكامل لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن التي أعدتها الأمم المتحدة، والتي تتكلف ٥٨٥ مليون دولار، والخطة الانتقالية للاستقرار والتنمية التي تنفذها الحكومة اليمنية، وللمساعدة في سد فجوة عجز الميزانية والتي تبلغ ١١ مليار دولار. ويجب إعطاء الأولوية للوفاء باحتياجات النساء والفتيات: الوفاء باحتياجات الغذاء العاجلة، وضمان حمايتهن من النزاع والعنف ضد المرأة، ودعم نفاذ أفضل للخدمات الأساسية، ومن بينها الصحة والتعليم.
- إعطاء الأولوية لليمنيين، بالتشاور مع النساء، في خطط العمل الوطنية للمرأة، والسلام، والأمن. ويجب الالتزام بمؤشرات واضحة، ومسارات المسؤولية، وتوفير موارد مناسبة لضمان تحقيق الأهداف المنصوص عليها في خطط العمل الوطنية.
- مساعدة النساء على التعافي وتمكينهن من الصمود في وجه أي أزمات قادمة، وذلك بدعم البرامج التي تزيد نفاذ المرأة إلى - وسيطرتها على - الائتمان، والخدمات الزراعية، والأرض، والأسواق، وكذلك صندوقي الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية.

على حكومة اليمن أن:

- تحدد جداول زمنية وتخصص ميزانيات خاصة لتحقيق أولويات المرأة، العاجلة، والمتوسطة الأجل وطويلة الأجل، وذلك في خطتها الانتقالية للاستقرار والتنمية.
- تبني على الخطوات التي تم اتخاذها في تشكيل اللجنة التحضيرية للحوار الوطني، وتعمل على زيادة تمثيل المرأة في الآليات واللجان الانتقالية، والهيئات المنتخبة، والمؤسسات الحكومية، على كل المستويات، وذلك بنسبة ٣٠ بالمائة على الأقل.
- تضع خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥، لدعم إشراك المرأة

في كل مراحل عمليات السلام، والأمن، والفترة الانتقالية. ينبغي أن يتم تحديد أهداف خطة العمل الوطنية بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبالتشاور مع اليمينيات في منظمات المجتمع الدولي، والمنظمات غير الحكومية الدولية.

- تضمين الدستور اليمني القادم ضمانات لحقوق المرأة، وضمان تعبير كل القوانين ذات الصلة عن تلك الحقوق.

على الوحدة التنفيذية للنازحين في اليمن أن:

- تضع سياسة وطنية شاملة للنزوح، تضمن توفير حماية ومساعدات أفضل، وحلول دائمة تفي بمختلف احتياجات اليمينيات واليمنيين في كل بقاع اليمن. وينبغي أن يتم ذلك بالتشاور مع السلطات الوطنية والمحلية، والنازحات والنازحين، والمجتمعات المضيفة، والمجتمع المدني، والمنظمات الإنسانية والتنمية الدولية، بما في ذلك المانحين.

على وزراء الداخلية، والعدل، وحقوق الإنسان اليمنيين أن:

- يعززوا جهودهم لضمان توفير الأمان للمرأة، من خلال تعيين المزيد من الشرطيات النساء، وتدريب رجال الشرطة، والمسؤولين الحكوميين، وأعضاء الهيئة القضائية على مقاربات التعامل مع العنف ضد المرأة وغيره من انتهاكات لحقوقها.
- تحسين نفاذ المرأة للعدالة، وذلك بضمان أن تتسق كل القوانين، والسياسات، والإجراءات مع قانون ومعايير حقوق الإنسان الدولية، وضمان تطبيق تلك القوانين حماية للمرأة.

- 1 Agreement On The Implementation Mechanism For The Transition Process In Yemen In Accordance with the Initiative Of The Gulf Cooperation Council (GCC) UN translation, 23 November 2011. وعد المجتمع الدولي - بدعمه لاتفاقية مجلس التعاون الخليجي - بـ "تحقيق طموحات الشعب اليمني في التغيير والإصلاح." وضمن مشاركة المرأة والشباب في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل اليمن. كذلك طلب من الحكومة اليمنية أن تضع برامج للوفاء بالأولويات الإنسانية، والتنمية، والاقتصادية للشعب اليمني.
- 2 تم تنظيم مناقشات لعشر مجموعات تركيز، ضمت في مجموعها ١٣٦ امرأة يمنية في صنعاء، والحديدة، وعدن، وحرص، وتعد. جرت المناقشات بين ٢٢ يوليو / تموز - ٤ أغسطس/ آب ٢٠١٢. على الرغم من إجراء مناقشات ٨ من تلك المجموعات في مدن رئيسية، فقد روعي التنوع في العينات التي اختيرت للمجموعات، فشملت ربات بيوت، وناشطات مجتمع مدني وناشطات سياسيات، ونساء أضررن من النزوح والزواج، ومهنيات: مدرسات، ومحاميات، وصحفيات، ونساء ريفيات. تراوحت أعمارهن بين ١٦ - ٦٥ سنة. تم اختيار النساء بناء على علاقات أو كسفام بالمجتمعات من خلال شركائها ومن خلال المجتمعات التي تقع في مناطق بها برامج لأكسفام..
- 3 أشار تقرير برنامج الأغذية العالمي p.26، 'The State of Food Security and Nutrition in Yemen,' (2012), WFP إلى أن الأسر التي تعولها نساء تعد من بين أكثر المجموعات غير الآمنة غذائياً. كذلك أوضح تقرير اليونيسيف ومعهد التنمية فيما وراء البحار 'UNICEF and ODI (2009), 'Impact of the economic crisis and food and fuel price volatility on children and women'. أن النساء والأطفال والشباب يعانون بشكل غير متناسب، وأشار إلى مستويات سوء التغذية بين النساء والأطفال والتي تزداد سوءاً، كما نظر التقرير في الآثار الصحية والتعليمية للأزمة على النساء والأطفال في اليمن.
- 4 قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٤ سلط الضوء على التزام المجتمع الدولي بدعم دور المرأة اليمنية في حل النزاع، وبناء السلام، ولاوفاء باحتياجاتها. UN Security Council 2014, 21 October 2012: <http://www.un.org/News/Press/docs/2014/sc10418.doc.htm> UN Security Council 1325, 31 October 2000: http://www.un.org/events/res_1325e.pdf. انظر أيضاً <http://www.un.org/News/Press/docs/2012/sc10671.doc.htm> UN Security Council Resolution 2051, 12 June 2012: <http://www.un.org/News/Press/docs/2012/sc10671.doc.htm>
- 5 Daniel, et. Al. (2010) Conditions in Rural Yemen: Findings from the RALP Baseline Survey, November 22, 2010.
- 6 UNHCR (2011) , p.8, 'IDP Profiling and Protection Monitoring'
- 7 UN OCHA (2012), p.14, 'Yemen 2012 Humanitarian Response Plan Mid-Year Review', 20 July 2012
- 8 ١٢.٧ مليون هو أحدث رقم لعدد المحتاجين للمساعدات الإنسانية، وذلك وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية UN OCHA's Yemen Humanitarian Dashboard CAP Mid-year Review June 2012. يشمل ذلك الرقم ١٠.٤ مليون يحتاجون إلى طعام، و٢.٣ مليون آخرين محرومين من النفاذ إلى المياه، كما ذكرت وحدة المياه والصرف الصحي والنظافة. واعتماداً على رقم ١٢.٧ مليون فإن خطة الاستجابة الإنسانية لا تغطي سوى ٤٧ بالمائة من المحتاجين. ووفق المراجعة نصف السنوية في يونيو / حزيران ٢٠١٢، لم يلق سوى ٢.٢ مليون من المستفيدين مساعدات إنسانية. <http://yemen.humanitarianresponse.info/system/files/documents/files/Yemen%20MYR%202012%20Dashboard.pdf>
- 9 تبلغ الفجوة إذن ٣١٢ مليون دولار ، ومصدرنا في ذلك خدمة المتابعة المالية بالأمم المتحدة، في ٢٧ أغسطس/ آب ٢٠١٢: <http://yemen.humanitarianresponse.info/system/files/documents/files/YHRP%20Funding%20Update%20207082012.pdf>.
- 10 ذهبت بعض التقارير إلى أن المانحين وعدوا بتقديم ٢.٤ مليار دولار إضافية، ليلعب الحجم الإجمالي للوعد ٦.٤ مليار دولار. <http://www.voanews.com/content/donors-again-pledge-billions-in-yemen-aid/1501448.html> وقد استفسرت أو كسفام من عدد من المانحين، ولكنها لم تستطع تبين الوعد الجديدة من تجديد الوعد السابقة.
- 11 تشمل إطار المساهمة المتبادلة على إصلاحات محورية في السياسات، والالتزامات بالتطبيق من قِبل الحكومة، والتزامات من المانحين باحترام ملكية الحكومة، وتقديم الدعم في وقته، وتعزيز قدرة الحكومة على إدارة الدعم الخارجي بفاعلية. كذلك يشمل على إطار متابعة تنسيق مساعدات المانحين، يلتزم الحكومة والمانحون بتطبيقه من أجل تحقيق نتائج ملموسة لمصلحة الشعب اليمني.
- 12 UN OCHA Humanitarian Bulletin, Issue 6, 16 August 2012
- 13 UNHCR (2011) , p.7, 'IDP Profiling and Protection'
- 14 "Yemen Times 26 July 2012, "Yemen Second in Arms Possession" وفقاً لمسح أجرته Small Arms Survey في ٢٠٠٧
- 15 أشار تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 'Yemen 2012 Humanitarian Response Plan Mid-Year Review', 20 July 2012, p.57, UN OCHA إلى ارتفاع معدلات العنف المنزلي، والزواج المبكر والقسري في حرض في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢
- 16 Notes from Multi-Agency Rapid Assessment, Initial debriefing, 10 July, 2012
- 17 IRIN, (24 August 2012), 'Women die as violence impedes antenatal care'
- 18 Japan International Cooperation Agency (2009) , 'Yemen Country Gender Profile'
- 19 تشكل الماشية والأغنام أداة الإدخار للفقراء والتأمين ضد المخاطر. فالنساء تصنعن الجبن والزبد والزبادي من الحيوانات ثم تبعتها.
- 20 على الرغم من عدم وجود أي عوائق قانونية تمنع المرأة من التملك، فإن معظم النساء لا تعلمن شيئاً عن حقوقهن في التملك والميراث، أو كيف لين أن تصلن إلى تلك الحقوق. وقد أدى انتشار الأمية وانقراض المرأة للدراسة بحقوقها الاقتصادية إلى خلق وضع تسلم فيه معظم النساء إدارة ممتلكتهن إلى الزوج أو الأخ.
- 21 The Global Gender Gap Report (2011), World Economic Forum، جاءتاليمين في المرتبة ١٣٥ من بين ١٣٥ دولة.
- 22 genda and Women's Demands in The Transitional Period Joint Log frame, Yemeni Women's Union and National Women's Committee, National A

كُتبت هذه الورقة سلطنة بيجوم. تتقدم منظمة أوكسفام بالشكر إلى ريببكا وين، وروزا جاروود، وسها باشرين، ومارتين وولش، وفيونا سميث، وشاهين شواتي، وإد كيرنز، وأبيجيل بالدوموس على ما قدموه من مساعدة في إخراج هذه الورقة. هذه الورقة تأتي ضمن سلسلة من الأوراق التي تم إعدادها لتوفير الدراية اللازمة النقاش العام حول قضايا التنمية والسياسات الإنسانية.

لمزيد من المعلومات عن القضايا المثارة في تلك الورقة يمكنك مراسلة: advocacy@oxfaminternational.org

هذا المطبوع محمي بحقوق الملكية الفكرية، ولكن يمكن استخدام النص مجاناً لأغراض المناصرة، وتنظيم الحملات، والتعليم، والبحث، بشرط ذكر المصدر كاملاً. يطلب صاحب حقوق الملكية الفكرية أن يتم تسجيل كل استخدام معه، وذلك لأغراض تقييم التأثير. أي نسخ لغرض آخر، أو إعادة استخدام لهذا المطبوع، أو ترجمته أو الاقتباس منه، ينبغي الحصول على إذن بها، وقد تفرض عليها رسوم. البريد الإلكتروني: policyandpractice@oxfam.org.uk.

المعلومات الواردة في هذا المطبوع صحيحة وقت الدفع به إلى المطبعة

Published by Oxfam GB for Oxfam International under ISBN 978-1-78077-179-3
in September 2012. Oxfam GB, Oxfam House, John Smith Drive, Cowley,
Oxford, OX4 2JY, UK.

أوكسفام

أوكسفام اتحاد دولي يضم ١٧ منظمة تعمل معاً في 9٢ دولة، ضمن حركة عالمية لإحداث التغيير، وبناء مستقبل متحرر من ظلم الفقر:

أوكسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org)

أوكسفام أستراليا (www.oxfam.org.au)

أوكسفام في بلجيكا (www.oxfamsol.be)

أوكسفام كندا (www.oxfam.ca)

أوكسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)

أوكسفام ألمانيا (www.oxfam.de)

أوكسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk)

أوكسفام هونغ كونج (www.oxfam.org.hk)

أوكسفام الهند (www.oxfamindia.org)

أوكسفام إنترمون (www.intermonoxfam.org)

أوكسفام أيرلندا (www.oxfamireland.org)

أوكسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org)

أوكسفام اليابان (www.oxfam.jp)

أوكسفام المكسيك (www.oxfammexico.org)

أوكسفام نيوزيلندا (www.oxfam.org.nz)

أوكسفام نوفيبي (www.oxfamnovib.nl)

أوكسفام كيبك (www.oxfam.qc.ca)

لمزيد من المعلومات يمكنكم مراسلة أي من تلك المنظمات، أو زيارة موقعنا

www.oxfam.org بريد إلكتروني: advocacy@oxfaminternational.org